AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الرابعة عشرة | 12 أكتوبر 2021 م | 6 ربيع الأول 1443 هـ | الثلاثاء | No. 4095

بالتعاون مع "أهلي كابيتال" و"كامكو إنفست" و"المركز" و"الوطني للاستثمار"

«الأهلي» يُكمل بنجاح إصدار سندات بـ 50 مليون دينار

الصفقة تتوج أول إصدار يجريه البنك لسندات مقيمة بالدينار الكويّتي على الإطلاق

ريشاني: الطلب القوي من جانب المستثمرين يعكس ثقة السوق في القطاع المصرفي الكويتي بشكل عام

أعلن البنك الأهلي الكويتي ش.م.ك.ع، بصفته المُصدر، وشركة أهلي كابيتال للاستثمار (الأهلي كابيتال) وشركة كامكو للاستثمار "كامكو إنفست" وشركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع. (المركز) وشركة الوطني للاستثمار"، بصفتهم مدراء الإصدار المشتركين، في بيان مشترك، عن نجاح عملية إصدار سندات رأسمالية من الشريحة الثانية بقيمة 50 مليون دينار كويتي تُستحق بعد 11 عاماً وقابلة للاسترداد بعد 6 سنوات، مما يوفر عائداً مجزياً لحاملي السندات ذات الفائدة الثابتة والسندات ذات الفائدة المتغيرة. ويعكس الإقبال الكبير على الاكتتاب في هذا الإصدار والذي تجاوز الحد المطلوب، ثقة المستثمرين في جودة الإصدار، ويعزز من سمعة البنك الأهلي الكويتي وكفاءة مدراء الإصدار المشتركين. وتتوّج هذه الصفقة أول إصدار للبنك الأهلي الكويتي لسندات مقيّمة بالدينار الكويتي على الإطلاق.

وتوفر السندات ذات الفائدة الثابتة والبالغة قيمتها 25 مليون دينار كويتي فائدة بنسبة 4%، في حين توفر السندات ذات الفائدة المتغيرة والبالغة قيمتها 25 مليون دينار كويتي هامش فائدة بنسبة 2،25% فوق سعر الخصم في الكويت. وسيتم سداد الفائدة على قسطين سنوياً، أحدهما بتاريخ 10 أبريل 2022 والآخر بتاريخ 10 أكتوبر 2021، وسيبدأ دفع أول كوبون بتاريخ 10 أبريل 2022.

وقد تم تصنيف سندات البنك الأهلي الكويتي من الشريحة الثانية بالدرجة "BBB" (درجة الاستثمار) مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكالة التصنيف العالمية كابيتال انتليجنس. ويعكس هذا التصنيف قوة المعدلات الرأسمالية للبنك ، وجودة أصول القروض، وتغطية قوية للغاية لاحتياطي الخسائر، وسيولة مريحة، وإدارة مخاطر إستباقية وقوية.

وتعليقا على هذه المناسبة، قال جورج ريشاني، الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي، "لقد حظيت هذه الصفقة باهتمام كبير من جانب المستثمرين في ضوء السمعة الممتازة لكافة الأطراف المشاركة. كما ساعدت إستراتيجية العمل الواضحة للبنك الأهلي الكويتي، مدعومة بالخبرة المهنية العريقة لمدراء الإصدار الرئيسيين في إبرام هذه الصفقة خلال فترة وجيزة. كما يعكس الطلب القوي الذي لمسناه من جانب عدد كبير من المستثمرين من المؤسسات والأفراد ثقة السوق في القطاع المصرفي الكويتي بشكل عام، وفي البنك الأهلي الكويتي وجميع مدراء الإصدار المشتركين. ونحن على ثقة بأن هذا الإصدار سيساهم في تعزيز كفاية رأس المال للبنك الأهلي الكويتي وسيدعم خطط النمو المستقبلية لدينا."

أما فوزي الثنيان، رئيس مجلس إدارة شركة أهلي كابيتال للاستثمار، فقد عقب قائلا: "إن من دواعي سرورنا أن نستكمل إبرام صفقة إصدار السندات هذه بنجاح وأن نشهد هذا المستوى العالي من الإقبال على الاكتتاب. ويعود الفضل في نجاح هذه الصفقة إلى الطلب القوي من جانب المستثمرين، كما أنه يؤكد التزامنا الراسخ بتمهيد الطريق نحو مزيد من عمليات إصدار السندات المستقبلية التي تهدف في نهاية المطاف إلى دعم وتقوية أسواق الدين المحلية والإقليمية. إن استراتيجية النمو الواضحة التي ينتهجها البنك الأهلي الكويتي قد شكّلت العامل الأساسي في إبرام صفقة إصدار السندات خلال زمن قياسي".

البنك الأهلي

وقال فيصل منصور صرخوه، الرئيس التنفيذي لـ "كامكو إنفست"، "يسعدنا التعاون مع البنك الأهلي الكويتي للمساعدة في إنجاز أول إصدار من نوعه للبنك لسندات مقيّمة بالدينار الكويتي، والذي شهد إقبالا قويا من قبل المستثمرين وتخطى حجم الاكتتاب مبلغ الإصدار المستهدف. ويأتي نجاح عملية إصدار السندات دليلاً على نجاح التنسيق المشترك بين كافة الأطراف المعنية. وما الاستجابة القوية التي لمسناها من جانب المستثمرين إلا مؤشرا قويا على النظرة الإيجابية للمستثمرين تجاه اقتصاد دولة الكويت وثقة مجتمع المستثمرين في الدولة والقطاع المصرفي."

وفي معرض تعليقه على الإصدار الأخير للسندات، أوضح علي خليل، الرئيس التنفيذي لشركة المركز المالي الكويتي (المركز)، قائلاً "إن تعاوننا مع البنك الأهلي الكويتي ليس وليد اللحظة، بل هو مبنيٌ على مسيرة تعاون مميزة مع البنك الأهلي أثمرت عن عدد من الصفقات الناجحة، وآلتي كان آخرها هذه السندات. لقد حظي هذا الإصدار بإقبال واسع من قبل عملائنا، وكذلك من قبل المؤسسات المحلية مما يعكس جودة هذا الإصدار، وقد سرّنا أن نلمس هذا المستوى العالي من الثقة والإقبال على الإصدارات المحلية، حيث نتطلع في "المركز" دائماً لدعم مختلف القطاعات للحصول على التمويل اللازم لتنمية أعمالها من خلال إدارة إصداراتها من السندات والصكوك، وهكذا أنجزنا هيكلة أول سندات مضمونة بمشاريع البناء والتشغيل والتحويل، وأول سندات ذات عوائد مرتفعة، إلى جانب العديد من الإنجازات الأخرى. ويجسد نجاح إصدار البنك الأهلي التزامنا الفعلي المستمر لدعم المؤسسات المحلية واقتصادنا الوطني."

الثنيان: إستراتيجية النمو الواضحة للبنك ساهمت بشكل قوي في إبرام الصفقة إصدار خلال زمن قياسي

صرخوه: نجاح عملية إصدار السندات دليل على نجاح التنسيق المشترك بين الأطراف المعنية كافة

وقال نبيل معروف، الرئيس التنفيذي لشركة الوطني للاستثمار، "يعكس الإصدار مستوى ثقتنا في السوق المحلي، وحرصنا المستمر على دعم وتقوية سوق رأسمال الدين المحلي. ومن دواعي فخرنا أن نتعاون مع البنك الأهلي الكويتي في استكمال هذه الصفقة الناجحة."

وفي الختام، خلص ريشاني إلى القول، "أود أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى هيئة أسواق المال، ومدراء الإصدار المشتركين لدينا، أهلي كابيتال وكامكو إنفست، والمركز، والوطني للاستثمار، على الدور الفعال الذي لعبوه في إنجاح هذه الصفقة".

بمعدل نمو سنوي 4.8 بالمئة

«أوابك»: المنطقة العربية أسرع مناطق العالم نموا في الطلب على الغاز

قالت الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) إن المنطقة العربية تعد من أسرع مناطق العالم نموا في الطلب على الغاز الطبيعي بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 4ر8 بالمئة في العقود الثلاثة الماضية.

جاء ذلك في ورقة عمل بعنوان (الغاز الطبيعي المسال في المنطقة العربية.. عامل تمكين في عملية تحول الطاقة) شاركت بها (أوابك) في منتدى بتروليوم ايكونوميست عن (الغاز الطبيعي المسال إلى كهرباء في منطقةالشرق الأوسط) عبر تقنية الاتصال المرئي.

وأضافت (أوابك) ان معدل نمو الطلب على الغاز الطبيعي في الدول العربية يعد ثاني أعلى معدل نمو بعد منطقة آسيا والمحيط الهادي وأعلى من ضعف معدل نمو الطلب العالمي البالغ نحو 2ر2 في المئة.

وعزت ذلك إلى تنامي الطلب على الغاز في عدة قطاعات في مقدمتها قطاع توليدالكهرباءالذييستحوذ على 52 في المئة من إجمالي الاستهلاك مؤكدة أهمية إبراز دور الغاز الطبيعي في قطاع الكهرباء والدور الذي تسهم به مشاريع استيراد الغاز الطبيعي المسال في عملية تحول الطاقة.

وذكرت ان العديد من الدول العربية اتجهت نحو استخدام المحطات الغازية ومحطات الدورة المركبة العاملة بالغاز لارتفاع كفاءتها التي قد تصل إلى 58 في المئة مقارنة بنحو 31 بالمئة في حال استخدام أنواع الوقود الأحفوري الأخرى.

وبينت ان الغاز الطبيعي بات الوقود الرئيسي في مزيج توليد الكهرباء اذ يسهم في توليد نحو ثلثي الكهرباءالمنتجة في الدول العربية فيما يسهم النفط والمنتجات البترولية والفحم بنحو 31 في المئة وتمثل مصادر الطاقة المتجددة نحو 3 بالمئة.

وأفادت ان التوسع في استخدام الغاز في قطاع الكهرباء أدى إلى تحقيق وفر في استهلاك الوقود وتقليل الانبعاثات الكربونية الناتجة من محطات القوى وارتفاع متوسط كفاءة المحطات الحرارية العاملة التي بلغت نحو 37 في المئة.

ولفتت الى أن العديد من الدول العربية لجأت إلى خيار استيراد الغاز الطبيعي المسال للتوسع في استخدامه في قطاع الكهرباء لتلبية الطلب المتنامي عليها خاصة في شهور الصيف بغية تقليل الاعتماد على النفط والمنتجات البترولية لتحقيق فائض منها بغرض التصدير.

وأشارت الى انه من بين مشاريع الاستيراد التي تم تشغيلها مؤخرا مشروع استيراد الغاز الطبيعي المسال في منطقة الحد الصناعية بالبحرين والذي بدأت عمليات التشغيل التجريبي له عام 2019 وتم ضخ أول شحنة تجريبية في شبكةالغاز المحلية وتقدر طاقته بنحو 400 مليون قدم مكعب باليوم قابلة للتوسع مستقبلا إلى 800 مليون قدم مكعب باليوم مبينة انه تم إيقافه عن العمل منتصف 2020 بسبب عدم وجود حاجة فعلية إلى الاستيراد.

وذكرت ان دولة الكويت بدورها قامت بتشغيل (مرفأ الزور) أول مرفأ بري لاستيراد الغاز الطبيعي المسال في يوليو 2021 والذي تقدر طاقته التصميمية بنحو 3 مليار قدم مكعب باليوم وهو الأكبر والأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مؤشرات البورصة «تتراجع».. وهبوط جماعي للقطاعات

هبوط جماعي للمؤشرات

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض مؤشر السوق العام 1ر54 نقطة ليبلغ مستوى 6829ر68 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر79 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 375ر7 مليون سهم تمت عبر 16021 صفقة نقدية بقيمة 59ر4 مليون دينار (نحو 184ر14 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 44ر53 نقطة ليبلغ مستوى 5698ر69 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر78 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 301ر4 مليون سهم تمت عبر 11504 صفقات نقدية بقيمة 30ر8 مليون دينار (نحو 95ر4 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 58ر96 نقطة ليبلغ مستوى 7411ر54 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر79 في المئة من خلال 74ر3 مليون سهم تمت عبر 4517 صفقة بقيمة نقدية بلغت 28ر5 مليون دينار (نحو 88ر3 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 33ر7 نقطة ليبلغ مستوى 5937ر45 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر56 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 221ر9 مليون سهم تمت عبر 6410 صفقات نقدية بقيمة 22ر2 مليون دينار (نحو 98ر8 مليون دولار).

وشهدت القطاعات تراجعاً جماعياً أمس بقيادة التكنولوجيا بانخفاض نسبته 1.50 %، يليه الخدمات المالية بنحو 1.36 %، بينما كان الاتصالات الأقل خسارة بعدما هبط مؤشر القطاع بواقع 0.07 %.

وجاء سهم "مراكز" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بارتفاع نسبته 10.41 %، فيما تصدر سهم "كميفك" القائمة الحمراء مُتراجعاً بحوالي 10.60 %.

وتصدر سهم "بيتك" نشاط نشاط السيولة بالبورصة بقيمة 7.59 مليون دينار مُتراجعاً بنسبة 0.86 %، في حين تصدر سهم "الأولى" نشاط الكميات بتداول 25.93 مليون سهم مُتراجعاً بنحو 4.40 %.

أما سهم "الصفاة" العائد للبورصة الكويتية أمس، فقد افتتح التعاملات عند سعر 140 فلساً وسجل أعلى مستوى عند 157 فلساً، بينما كان أدنى سعر للسهم 121 فلساً، علماً بأن الكميات المتداولة من السهم بلغت 38.19 مليون من خلال تنفيذ 1372 صفقة حققت سيولة بقيمة 5.18 مليون دينار.

«المركزي»: تخصيص سندات وتورق بـ240 مليون دينار

أعلن بنك الكويت المركزي، تخصيص آخر إصدار لسندات وتورق مقابل بقيمة 240 مليون دينار.

وحسب بيان للبنك، فقد بلغ أجل تلك السندات 3 أشهر، بمعدل عائد يبلغ 1.125%.

يُذكر أن السندات هي أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة.

أما التوريق فهو عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.

«أسواق المال» تغرم «بريق القابضة» و«بيت الأوراق»

أعلنت هيئة أسواق المال الكويتية توقيع عقوبة الغرامة بمبلغ 4 آلاف دينار على كل من شركة بيت الأوراق المالية وشركة البريق القابضة.

وقالت الهيئة في بيان على موقعها الرسمي، إنه تم تغريم "بيت الأوراق" بمبلغ 4 آلاف دينار عن 4 مخالفات بواقع 1000 دينار عن كل مخالفة؛ وذلك لمخالفة الشركة مبادئ الإفصاح والشفافية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحوكمة الشركات.وأوضحت الهيئة أنه تم تغريم "بريق القابضة" بالمبلغ نفسه (4 آلاف دينار)؛ وذلك لمخالفة الشركة مبدأ الإفصاح والشفافية.وأكدت الهيئة حرصها على تطبيق قانون الهيئة ولائحته التنفيذية على كافة المتعاملين بأنشطة الأوراق المالية، وتحثهم على الالتزام بهذه القوانين، حتى تحظى هذه التعاملات بثقة المستثمرين؛ لخلق بيئة استثمارية سليمة مبنية على تطبيق القانون وفق مبادئ العدالة والشفافية والنزاهة لمواكبة أفضل الممارسات الدولية.